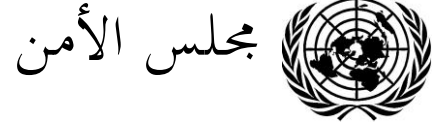


Distr.: General
15 December 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومة بلدي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الذي أدلى به متحدث رسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ فيما يتعلق بطلب قدمته بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن لإدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في جدول أعمال المجلس، والبيان الذي أدلى به في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها جرائم التعذيب التي ارتكبتها الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية (انظر المرفقين).

وترفض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضاً قاطعاً الطلب الذي تقدمت به الولايات المتحدة وبعض البلدان الأخرى لإدراج الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل رسمي في جدول أعمال مجلس الأمن.

فما يسمى "قضية حقوق الإنسان" في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو عبارة عن قضية ملفقة لأسباب سياسية، ومن ثم فهي ليست ذات أهمية تذكر للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

وفي المقابل، فإن ما كُشف عنه مؤخراً من جرائم التعذيب التي ارتكبتها الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية، والتي أشرفت عليها في جميع أنحاء العالم بأبشع صور الجرائم التي كانت ترتكب في العصور الوسطى، يشكل أخطر انتهاكات حقوق الإنسان في العالم.



الرجاء إعادة استعمال الورق



فقضية جرائم التعذيب التي ارتكبتها الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية يلزم معالجتها على وجه السرعة في مجلس الأمن نظرا لاحتمال أن يكون لها تأثير وشيك مزعزع للاستقرار على صون السلم والأمن الدوليين.

ولذلك، فإنني أطالب بقوة بأن تُدرج بشكل رسمي قضية جرائم التعذيب التي ارتكبتها الولايات المتحدة عن طريق وكالة المخابرات المركزية في جدول أعمال مجلس الأمن، بغية النظر في هذا البند من جدول الأعمال بأسرع ما يمكن، بما يشمل إنشاء لجنة تحقيق مخصصة تكلف بإجراء تحقيق شامل في جرائم التعذيب المرتكبة عن طريق وكالة المخابرات المركزية ومحاسبة المسؤولين عنها على ما ارتكبه من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقيها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جا سونغ نام

السفير

الممثل الدائم

المرفق الأول للرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

بيونغ يانغ، ٩ كانون الأول/ديسمبر (وكالة الأنباء المركزية الكورية) - قدم متحدث رسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الرد التالي على السؤال الذي طرحته وكالة الأنباء المركزية الكورية يوم الثلاثاء فيما يتعلق بتفكير الولايات المتحدة رسمياً في طرح قضية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للنقاش في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

إن الولايات المتحدة تدبر مرة أخرى مكيدة لاستغلال مجلس الأمن من أجل تنفيذ سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، بعثت الولايات المتحدة وبعض قوى مجلس الأمن التي تسير في ركبها رسالة مشتركة إلى رئيس مجلس الأمن دعت فيها إلى إحالة قضية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً إلى مجلس الأمن.

فلماذا تسارع الولايات المتحدة إلى إحالة قضية حقوق الإنسان المذكورة أعلاه إلى مجلس الأمن على الرغم من أن القرار غير القانوني المتعلق بحقوق الإنسان الذي استصدرته ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال تحريك أتباعها لم يستوف الإجراءات اللازمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة؟

إن الولايات المتحدة لا تدخر جهداً لجعل القرار أمراً واقعاً، مخافة أن يواجه هذا الاحتيال السياسي رفضاً وإدانة أشد من جانب شعوب العالم.

وهذا عمل آخر يتسم بالوقاحة والتهور، لا يمكن أن تقوم به سوى الولايات المتحدة التي تتصرف تصرف العصابات باستغلالها للأمم المتحدة تحقيقاً لمآربها المتمثلة في العدوان باتباع ممارسات استعلائية وتعسفية وباللجوء إلى الخداع.

وتعمل الولايات المتحدة باستمرار على إحالة قضية حقوق الإنسان غير الموجودة فيما يتصل بكوريا الشعبية الديمقراطية إلى مجلس الأمن، على الرغم من وجود مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، الذي يعد المنظمة المتخصصة في قضايا حقوق الإنسان. والدافع

وراء ذلك هو نيتها المبيتة في اختلاق ذريعة لغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عسكرياً بدعوى قضية حقوق الإنسان فيها.

وقد أشارت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل في معرض الكلمة التي ألقته في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال هذه السنة إلى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكف عن توفير محفل لتطبيق أسوأ المعايير المزدوجة ولرواية سلسلة من الأكاذيب.

وفي تموز/يوليه الماضي، عندما رفعت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رسمياً إلى مجلس الأمن مسألة وضع حد للتدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية التي تشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين، نأى مجلس الأمن بنفسه عن النظر في المسألة.

فإذا تعمد مجلس الأمن طرح "قضية حقوق الإنسان" المذكورة أعلاه والتي لا تمت بصلة لمسألة الأمن للنقاش استجابة لضغط الولايات المتحدة وحلفائها، سوف يكون ذلك أبرز مظهر من مظاهر ازدواجية المعايير.

ومحاولة مناقشة المسألة السالفة الذكر في مجلس الأمن استناداً إلى التقرير المقدم من لجنة التحقيق عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو تقرير مليء بالأحكام المسبقة والأكاذيب، ولم يتم التحقق منه، من شأنها أن تجعل من المجلس محفلاً لمناقشة هذه الوثيقة المزورة.

ويجري الآن تكرار سابقة خطيرة اختلقت فيها ذريعة لإشعال حرب عدوانية استناداً إلى البيان الكاذب الذي أدلى به وزير خارجية الولايات المتحدة في مجلس الأمن قبل أحد عشر عاماً والذي مفاده أن "العراق لديه أسلحة دمار شامل".

فإذا كان مجلس الأمن يريد أن يناقش قضية حقوق الإنسان، ينبغي ألا يطلع على التقرير الذي تعمدت لجنة التحقيق تزويره دون مشاهدة واقع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنفسه، وعليه أن يعترض في المقابل على انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية في الولايات المتحدة.

ولماذا يتغاضى مجلس الأمن عن ممارسات التعذيب اللاإنسانية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية والتي أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلق خاص بشأنها، وقد جرى تناولها في تقرير يقع في ستة آلاف صفحة قدمته لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة، ويتغاضى عن الانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان من قبيل الأعمال الوحشية التي يقوم بها رجال الشرطة من الأمريكيين البيض عند قتل السود رمياً بالرصاص وخنقاً؟

وإذا تناول مجلس الأمن قضية حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الوقت الذي يغض فيه الطرف عن قضية حقوق الإنسان الخطيرة في الولايات المتحدة، أحد أعضائه الدائمين، وبينما يفشل في تسوية القضايا الملحة التي لم يبت فيها بعد والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن الدوليين، فسوف يثبت لنفسه بؤس موقفه بتحويله إلى أداة للممارسات التعسفية التي تقوم بها الولايات المتحدة، على غرار ما يروج عنه في كل مكان.

ومن المؤكد أن تؤدي الأعمال العدائية التي تقوم بها الولايات المتحدة وأتباعها تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال استغلال مجلس الأمن إلى عواقب وخيمة، وسوف يتحمل المحرضون مسؤوليتهم كاملة نظرا لتهورهم.

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

بيونغ يانغ، ١٢ كانون الأول/ديسمبر (وكالة الأنباء المركزية الكورية) - أصدر متحدث رسمي باسم وزارة خارجية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يوم الجمعة البيان التالي فيما يتعلق بإعادة كشف انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الولايات المتحدة بصورة منهجية:

في ٩ كانون الأول/ديسمبر، كشف كونغرس الولايات المتحدة للجمهور عن بعض أجزاء التقرير الذي فضح أعمال التعذيب اللاإنسانية التي مارستها وكالة المخابرات المركزية ضد المشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية دولية.

وقد كانت أعمال التعذيب تلك اللاإنسانية والشبيهة بممارسات القرون الوسطى ترتكب عمدا بصورة منهجية وعلى نطاق واسع، وذلك بموافقة رئيس الولايات المتحدة وفي ظل حمايته. وهذا يدل بوضوح على أن الولايات المتحدة هي معقل انتهاك حقوق الإنسان وأسوأ الأماكن للتمتع بحقوق الإنسان.

وما كُشف عنه من أعمال التعذيب التي قامت بها وكالة المخابرات المركزية ليست ممارسة جديدة، كما أنها لا تمثل كل الممارسات. فهي جزء من الجرائم العديدة التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد الإنسانية في جميع أنحاء العالم فيما مضى، على أنها تشكل نموذجا للدول التي ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن العالم بأسره أصيب بصدمة من جراء وحشية أعمال التعذيب تلك، وقد أجمعت منظمات وجماعات حقوق الإنسان الدولية وكل البلدان على إدانة تلك الأعمال.

بيد أن معقل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان يشير بأصابع الاتهام إلى بلدان أخرى بسبب سجلاتها في مجال حقوق الإنسان، وهذا هو قمة النفاق.

فإذا كان مجلس الأمن يهتم حقا بتسوية قضية حقوق الإنسان، فلا ينبغي له أن يناقش قضية حقوق الإنسان الوهمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي مكيدة دبرتها قلة من حثالة البشر، بل ينبغي له أن يقدم العبرة بإثارة تساؤلات

حول انتهاكات حقوق الإنسان البشعة التي ارتكبتها الولايات المتحدة منذ قرن من الزمان والتي كشفتها هي عن نفسها، على أنها عضو دائم في مجلس الأمن، كما ينبغي له تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال للمحاكمة.

وسيحكم العالم على مدى حياد مجلس الأمن من خلال موقفه من عدل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إزاء حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وموقفه من سجلات انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة في الولايات المتحدة.
